حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصيات

تونس 1 - 3 ديسمبر / كانون الاول 1997

التقرير الختامي

انعقدت بتونس أيّام 1 – 2 – 3 /12/ 1997، ندوة «حقوق الإنسان بين الكونيّة والخصوصيّات» نظّمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع «التالير» و «ترانس أوروبيين» و «معهد الأخلاقيّة وحقوق الإنسان» بجامعة فريبور السويسريّة ووزارة الثقافة التونسيّة (في إطار تونس عاصمة ثقافيّة).

وقد تمّ افتتاح الندوة بإشراف السيّد رضا فرشيو، وزير التربية ممثلا للحكومة التونسيّة. كما ألقى السيد فرنسسكو كريلو منتزنوس، ممثل اليونسكو في تونس وليبيا كلمة بالمناسبة وشارك في جانب من أشغال الندوة.

وألقى الأستاذ حسيب بن عمّار، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان كلمة الافتتاح واضعًا الندوة في إطارها موضّحا أهدافها.

وقد أخذ الكلمة في حفل الافتتاح كلّ من السيّدة كورين كومار، الأمينة العامة لمنظّمة «التالير»، والسيّدة جيزلان قلاسون دي شوم، المديرة العامة لمؤسسة «ترانس أوروبيين» والسيّد باتريس ميار بيش، عن جامعة فريبورغ السويسريّة.

وتمّ بعد ذلك اختتام الجلسة الأولى بمحاضرة الأستاذ عبد الفتاح عمر وهي تقرير تمهيدي للندوة.

وقد تركّز تقريره على تعدّد الثقافات وتنوّعها إلى حدّ جعل بعضهم يرى العلاقة بينها قائمة على الصّراع.

ثمّ ذكّر بالظروف الحافّة بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤكّدا على أهميّة دور منظمة الأمم المتّحدة في تعزيز هذه الحقوق.

وقد اعتبر المحاضر أنّ الخصوصيّة إنّما هي بالقوى التي تستند إليها في مكان وزمان معيّنين ممّا يجعل الخصوصيّة – شأنها في ذلك شأن الكونيّة – تتميّز

بالحركيّة. فالصّراع بينهما يؤول إلى حلول توفيقيّة تقوم على التوازن الظرفي، وهو ما يجعل الصّراع قائما دومًا ما دامت ثمة حياة.

وقد تضمّن جدول أعمال الندوة بالإضافة إلى ما سبق سبعة محاور تتناولها بالبحث سبع عشرة مداخلة. ويمكن إرجاع هذه المحاور والعروض المقدّمة والنقاش الذي تلاها إلى أربعة محاور كبرى.

*** المحور الأوّل :**

يتعلّق بالتحدّيات والعوائق التي تواجه كونيّة حقوق الإنسان، وهو المحور الذي حظي باهتمام المشاركين أكثر لأنّه في قلب إشكاليّة الندوة.

1) فهذا الإشكال هو الذي جعل السيّد Pierre Sob يعبّر عن الإشكاليّة باستعمال كلمة mythe / أسطورة ويتساءل عن حدودها.من خلال المقابلة بين الإيديولوجيا الغربيّة و الإيديولوجيات الجهويّة. وقد اعتمد في تحليله النصوص الأمميّة ونتائج مؤتمر فيينا معتبرا أنّ الكونيّة لا تقرّر ولا تفرض على العالم، وهو الموقف الرّسمي لمنظّمة الأمم المتّحدة.

2) أمّا السيّدة كورين كومار فقد عبّرت عن هذه التحدّيات باستعارة ريح الجنوب التي تهبّ اليوم على كونيّة خطاب حقوق الإنسان فهي تعتبر أنّ العالم بأسره – وليس الغرب وحده – قد ساهم في الحضارة البشريّة ولذلك لا حقّ للغرب في فرض تصوّره لحقوق الإنسان أو في اعتباره محور العالم. ودعت إلى البحث عن آفاق أخرى جديدة.

وقد أثارت وجهة نظرها نقاشا هاما حادّا ولكنّه هادئ.

3) شكل آخر من التحدّيات تناولته السيّدة Caloz Tschopp من خلال ضرب مثال محنة من لا دولة لهم Les Sans Etat الذين يعانون مفارقة الاستثناء في مقابل الحقّ العام في التمتّع بالحقوق Le droit d'avoir des droits.

وقد أثار تحليلها نقاشا يتعلّق بالخصوص باختيار الأمثلة وإهمال أمثلة كثيرة تنتمي إلى العالم الثالث المهضوم الجانب أكثر اليوم.

4) وقد تمّ التعرّض صباح اليوم الثاني إلى نوع آخر من التحدّيات وهي من جهة نقص في منظومة حقوق الإنسان وهي الحقوق الثقافيّة حلّلها باتريس ميار بيش، ومن جهة أخرى صراع الثقافات وقد حلّل هذا الموضوع جان بول بيرامفو. فالمحاضر الأوّل يرى أنّ الكونيّة فعل وليست حالة. هي الفعل المتمثّل في ربط الخصوصيّ بالكونيّ الذي يشمل الخصوصي ويمنحه معنى، فلا وجود لقطبين. بيد أنّ الكوني لا يقرأ ولا يفهم إلاّ من خلال الخصوصيّ، والخصوصي لا قيمة له إلاّ بشرط ارتباطه بالكوني : هذا الرّابط يجعل موقف القائلين بالخصوصيّة الرافضة للكونيّة خارج منظومة حقوق الإنسان لأنّ القول بالكوني لا ينفي الخصوصيّ.

فالأساس الذي تقوم عليه الكونيّة هو الشمول وعدم التجزئة indivisibilité.

وفي هذا الصّدد، يجب الإشارة إلى نقص في المنظومة يتمثّل في الحقوق الثقافيّة التي لا يمكن للكونيّة أن تكتمل بدون تحديد الحقوق الثقافيّة ومفاهيم الهوية الثقافيّة والمجموعة الثقافيّة إلخ...

أمّا السيّد بيرامفو فقد ركّز على أهميّة تدويل الوثائق التي تتصل بحقوق الإنسان في العالم باعتبار أنّها تستلهم القيم التي تتضمّنها من مختلف المؤشرات الثقافيّة ومنها جميع الدّيانات والثقافات وخاصّة أنّها تنظر إلى الفرد ضمن إطار الجماعة.

5) ويمكن أن نعتبر انطلاقا من ذلك أنّ الدّيانات كما يعيشها مُعتنقوها اليوم تمثل تحدّيا لكونيّة حقوق الإنسان.

وقد كان هذا محور الجلسة الصباحيّة الثانية من اليوم الثاني من خلال تناول مثالي الإسلام والمسيحيّة.

فالسيّد هاينر بيلفالد قسّم مداخلته إلى 3 محاور :

. بيّن في المحور الأوّل أنّ منظومة حقوق الإنسان وإن كان لها أصل في الأديان، هي ذات صبغة قانونيّة وبمثابة ردّ الفعل على انتهاكات الدّولة الحديثة.

. وبيّن في المحور الثاني أنّ الفكرين المسيحي والإسلامي بدأ بمعارضة هذه المنظومة ومقاومتها ثمّ عملا على احتوائها (بتعميدها أو أسلمتها).

. ثمّ دعا إلى الكفّ عن اعتبار حقوق الإنسان مسيحيّة أو إسلاميّة فهي ذات طبيعة مغايرة.

أمّا الأستاذ محمّد الطالبي فقد انطلق من أنّ المؤمن إمّا أن يجد في دينه ما يدعوه إلى قبول مبادئ حقوق الإنسان وإمّا أن يعارضها كما فعلت الكنيسة في «لائحة الأضاليل» وكما فعلت المملكة السعوديّة في تحفّظها على الإعلان العالمي سنة 1948.

ثمّ قام بتحليل «دستور المدينة» الذي عقده الرسول سنة 621 مع سكّان يثرب واستخلص أنّه لا يحتوي على أيّ تمييز تجاه اليهود (أمّة من المؤمنين) وأنّ الأحكام التي سنّها الفقهاء منذ عهد المتوكل (ق 9 م) هي المسؤولة عن «خيانة» مثال الرسول واستبداله بأحكام أهل الذمّة أوالسكوت عنه، معتبرا أنّ الإسلام يتلاءم مع حقوق الإنسان عندما تقرأ نصوصه قراءة «سهميّة» مقاصديّة.

* **أمّا المحور الثاني** بعد العقبات والتحدّيات فهو يتعلّق بالبعد السّياسي لحقوق الإنسان وخاصّة تردّد الدّول إزاء الكونيّة من خلال الغموض والتناقض اللّذين

يسمان سلوك الدّول كما يتبين من مثال بعض دول المغرب وهو الموضوع الذي تناوله السيّد نور الدّين السعدي مبرزا الفوارق في مواقف الدّول المغاربيّة من بعض القضايا مثل حقوق المرأة واعتبر أنّ الحوار حول الكونيّة والخصوصيّات يطرح داخل مجتمعنا ذاته وليس بيننا وبين الآخرين.

وقد تناولت السيّدة حفيظة شقير هذا الموضوع من خلال تحفّظات الدّول وقد بيّنت أنّ بعض الدّول تحفّظاتها متأخّرة عن القانون الدّاخلي لأسباب سياسيّة تتعلّق بعلاقاتها الخارجيّة وهي من أبرز مفارقات التحفّظات.

وقد ركّز الأستاذ محمّد محفوظ كلمته على الحماية الدوليّة لحقوق الإنسان معتبرا أنّ التحفّظات التي تلجأ إليها الدّول لتجنّب المثول أمام المحكمة الدوليّة تمثّل شرخا في منظومة حقوق الإنسان وعائقا أمام تشكّل نظام قضائي دولي.

وقد تناول البعد السياسي أيضا السيّدان خوزي رامون فابلو و جيبارتو فالديس فوتيرا من خلال المقابلة بين الكونيّة، وما ينجرّ عنها من تدخّل أجنبي، والسّيادة الوطنيةّ التي تبدو كأنّما تتزعزع أمام الكونيّة.

وقد أثار هذا التحليل نقاشا حادّا ميّز بين مبدإ التدخّل لأسباب إنسانيّة و أساليب تطبيقه غير المرضيّة في غياب آليّات دوليّة تحظى بالإجماع.

* **أمّا المحور الثالث** فهو البعد الاقتصادي لكونيّة حقوق الإنسان وقد حظي بكامل حصّة صباح اليوم الثالث.

وتمحورت مداخلة الأستاذ حاتم قطران حول الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة كهدف أو كذريعة. وأشار في مداخلته إلى أنّ الكونيّة يقع تحديدها في ميادين مثل الصحّة وحماية المحيط وحماية الفئات الهشّة خاصّة ولاحظ أنّ بروز الليبراليّة (Libéralisme) واقتصاد السوق يطرح مجموعة من التساؤلات حول ضمان الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة مبرزا أنّ الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة كانت في أغلب الأحيان شعارا وذريعة للتغافل عن الحقوق المدنيّة والسياسيّة.

وأشار من جهة أخرى إلى ضرورة أن تأخذ الشراكة الاقتصاديّة بعين الاعتبار الشراكة الاجتماعيّة باعتبار تلازم الحقوق بالنسبة للفرد مؤكّدا على دور المنظمات غير الحكوميّة في هذا المجال.

وقد تركّز النقاش على هذه التناقضات بالذات أي بين تدويل الاقتصاد وتبعاته فيما يتعلّق باحترام الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

* **أمّا المحور الرّابع** فتعلّق بكونيّة حقوق الإنسان والاتصال المعاصر واستعرض السيد عبد الكريم الحيزاوي أهمّ النصوص الدوليّة في مجال الإعلام ولا

سيما القرار الأممي المتعلّق بحريّة الإعلام (1968) مركّزا على الجهود المبذولة دوليّا من أجل إعلام أكثر توازنا أو ما سمّي بالنظام الإعلامي الدّولي الجديد الذي لقي معارضة شديدة من قبل الولايات المتّحدة والغرب عامّة.

وتعرّض إلى التحدّيات التي تواجه الإعلام اليوم من حيث علاقته بحقوق الإنسان، ملاحظا على سبيل المثال أنّه قد تمّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة إحصاء 250 موقعا في «انترنيت» تدعو إلى البغضاء.

ثمّ حلّل السيد سارج عدّة Serge Adda من خلال تجربته على رأس «قناة أفق» آفاق الإعلام والثقافة التلفزيّة في ضوء التطوّر التكنولوجي المذهل في هذا المجال طارحًا إشكاليّة دور المشاهد في العالم الثالث خاصّة في انتشار أنماط معينة من المشاهد والأفلام على حساب الإنتاج المحلّي.

وقد أثار النقاش الذي تلا ذلك جملة من القضايا المتعلّقة بانتهاك بعض وسائل الإعلام حقّ الإنسان في الإعلام النزيه، وتردّدت بعض الأمثلة من تزوير الإعلام الغربي كما حدث أثناء حرب الخليج.

وفي اختتام أشغال الندوة، تولّى الأستاذ الطيّب البكوش باسم المعهد العربي لحقوق الإنسان تلخيص أشغال الندوة مؤكّدا على أهميّة موضوع الندوة وقيمة الآراء التي نوقشت خلالها خصوصا أنّها موضوع خلافي حسّاس.

ولاحظ أنّ الندوة تلتئم أسابيع قبل بدء الاحتفال، سنة 1998 بخمسينيّة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي يجب أن تكون سنة بحث وتفكير وتقييم لحركة حقوق الإنسان في العالم قصد تعميق التفكير من جهة والوعي بأهميّة حقوق الإنسان في كونيّتها وشموليّتها من جهة أخرى.

المقرّر العام للندوة

الطيب البكوش(*)

* استاذ اللسانيات بالجامعة التونسية.